

أثر التملك بالهبة في إسقاط حد
السرقه
دراسة فقهية موازنة

د. نوال بنت سعيد بن عمر بادغيش
أستاذ مساعد بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة أم القرى

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد :

فقد خلق الله سبحانه وتعالى النفس البشرية، وأسكنها في أرضه، وهياً لها جميع المتطلبات التي تساعد على العيش فيها ، وأودع فيها الغرائز الفطرية .

ومما أودعه الله في هذه النفس، حب تملك المال، فقد قال تعالى : ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠]، كما أن المال من الضروريات الخمس والتي حرصت الشريعة على المحافظة عليها ؛ لتستقيم الحياة البشرية على هذه الأرض .

ولما للمال من محبة فطرية في النفوس ، شرع الله سبحانه وتعالى العقوبات الرادعة لمن يتجاوز الحد الشرعي في كيفية تحصيل هذا المال وتملكه ، ومما شرعه الله تعالى عند تجاوز الحد في تحصيل المال - حد السرقة- ، قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة المائدة: ٣٨ ، إلا أن هذا الحد لا بد قبل تنفيذه التأكد من تحقق جميع الشروط لإقامته، ومن هذه الشروط: أن يكون المال المسوق ملكاً للغير ، ولكن إن وهب صاحب المال للسارق ما سرقه ، فهل يقام عليه الحد؟؛ لذا رأيت أن يكون موضوع هذا البحث (أثر التملك بالهبة في إسقاط حد السرقة) ، وقد اقتضى ذلك تقسيم البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة :

المقدمة ذكرت فيها أهمية الموضوع وسبب اختياري له .

أما التمهيد: في المقصود بكل من الأثر والهبة والحد

المبحث الأول: في تعريف السرقة، وحكمها، والأصل في تحريمها، وكيفية ثبوتها وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في تعريف السرقة لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: في حكم السرقة والأصل في تحريمها

المطلب الثالث: في كيفية ثبوت السرقة

المبحث الثاني: في الشروط الموجبة لإقامة حد السرقة

المبحث الثالث: في حكم إقامة حد السرقة بعد الهبة وفيه مطلبان :

المطلب الأول: أثر الهبة في حكم إقامة حد السرقة قبل الرفع إلى الحاكم

المطلب الثاني : أثر الهبة في حكم إقامة حد السرقة بعد الرفع إلى الحاكم

المقصود بالأثر والهبة والحد

الأثر : ما بقي من رسم الشيء وضربة السيف ، وأثر الدار بقيتها ، وهي النتيجة المترتبة على التصرف^(١) ، ويطلق عليه بعض الفقهاء : الأحكام ، فيقولون : أحكام النكاح مثلاً ، يريدون آثاره^(٢) .

الهبة لغة : من وهب ، أي أعطى بلا عوض^(٣) .

الهبة اصطلاحاً : التملك بلا عوض^(٤) .

الحد لغة : هو الحاجز بين شيئين ، وحد الشيء منتهاه ، والحد المنع ، وحدّه : أقام عليه الحد من باب رد ، وسمي حداً : من حددت الرجل أي أقمت عليه الحد ؛ لأنه يمنع من المعاودة ،^(٥) .

الحد شرعاً : عقوبة مقدرة واجبة شرعاً حقاً لله تعالى ، ووضعت لمنع الجاني من عودة لمثل فعله وزجر غيره^(٦) .

وفي تسميتها حدوداً تأويلان : أحدهما : لأن الله تعالى حدها وقدرها ، فلا يجوز لأحد أن يتجاوزها فيزيد عليها أو ينقص منها .

والثاني : أنها سميت حدوداً : لأنها تمنع من الإقدام على ما يوجبها ، مأخوذاً من حد الدار : لأنه يمنع من مشاركة غيرها فيها ، وبه سمي الحديد حديداً : لأنه يمتنع به ، والعرب تسمي البواب والسجان حدادا : لأنه يمنع من الخروج^(٧) .

وقيل : إن الحدود جوائز أي كفارات^(٨) .

المبحث الأول

تعريف السرقة ، وحكمها ، والأصل في التدريم

المطلب الأول : تعريف السرقة لغة واصطلاحاً

السرقة لغة : مصدر سرق بفتح السين ، والاسم الرس بكسر الراء ، سرق السمع مجاز ، واسترقه إذا سمعه مستخفياً ، وربما قالوا : سرقه مالا ، ويقال : يسارق النظر إليه إذا ابتل غفلته لينظر إليه^(٩) . السرقة اصطلاحاً :

عند الحنفية : الأخذ على سبيل الاستخفاء^(١٠) .

عند المالكية : أخذ مكلف حراً لا يعقل لصغره ، ومالاً محترماً لغيره أخرجه من حرزه بقصد واحد خفيه لا شبهة له فيه^(١١) .

عند الشافعية : أخذ المال خفية ظلماً من حرز مثله بشروط^(١٢) .
عند الحنابلة : أخذ المال على وجه الخفية والاستتار^(١٣) .
وبعرض التعاريف عند المذاهب الفقهية الأربعة اتفق الفقهاء على أن المقصود بالسرقة (أخذ المال على وجه الاستخفاء) ، إلا أن المالكية اعتبروا أخذ الصغير سرقة ؛ لأنه لا يفهم لقوة صغره^(١٤) .

المطلب الثاني : حكم السرقة والأصل في تحريمها

السرقة محرمة شرعاً ؛ لما يترتب عليها من العقوبة ، وهي قطع يد السارق ، وفي القطع للسرقة حفظ للأموال^(١٥) .

الأصل في تحريم السرقة : الكتاب والسنة والإجماع
من الكتاب : قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة المائدة : ٣٨

دللت الآية على تحريم السرقة ؛ لترتب العقوبة بقطع يد السارق .

من السنة : عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : " كان رسول الله ﷺ يقطع اليد في ربع دينار فصاعداً " ^(١٦) .

ذكر النووي في شرح صحيح مسلم : قال القاضي عياض : صان الله تعالى الأموال بإيجاب القطع على السارق^(١٧) .

وعلة فرض عقوبة القطع للسرقة أن السارق حينما يفكر في السرقة إنما يفكر في أن يزيد كسبه بكسب غيره، فهو يستصغر ما يكسبه عن طريق الحلال ويريد أن ينمي من طريق الحرام، فالدافع الذي يدفع إلى السرقة زيادة الكسب أو زيادة الثراء، وقد حاربت الشريعة هذا الدافع في نفس الإنسان بنقير عقوبة القطع؛ لأن قطع اليد أو الرجل يؤدي إلى نقص الكسب إذ اليد والرجل كلاهما أداة العمل، ونقص الكسب يؤدي إلى نقص الثراء والشريعة الإسلامية بتقديرها عقوبة القطع دفعت العوامل النفسية التي تدعو لارتكاب الجريمة بعوامل نفسية مضادة تصرف عن جريمة السرقة، فإذا تغلبت العوامل النفسية الداعية وارتكب الإنسان الجريمة مرة كان في العقوبة والمرارة التي تصيبه منها ما يغلب العوامل النفسية الصارمة فلا يعود للجريمة مرة ثانية، وذلك هو أساس الذي قامت عليه عقوبة السرقة في الشريعة الإسلامية .

عقوبة السرقة في القانون: وتجعل القوانين الحبس عقوبة للسرقة، وهي عقوبة قد أخفقت في محاربة الجريمة على العموم والسرقة على الخصوص، والعلة في هذا الإخفاق أن عقوبة الحبس لا تخلق في

نفس السارق العوامل النفسية التي تصرفه عن جريمة السرقة؛ لأن عقوبة الحبس لا تحول بين السارق وبين العمل والكسب إلا مدة الحبس .
أما عقوبة القطع فتحول بين السارق وبين العمل، أو تنقص من قدرته على العمل والكسب نقصاً كبيراً^(١٨) وقد اجمع الفقهاء على وجوب قطع يد السارق^(١٩) .

المطلب الثالث : كيفية ثبوت السرقة

تنبت السرقة بأحد أمرين بينة أو إقرار^(٢٠) ، وزاد الشافعية اليمين المردودة^(٢١) ^(٢٢) ؛ لأنها إقرار حكماً^(٢٣)

واختلف الفقهاء في الإقرار هل يكفي مرة واحدة أم يلزم مرتين على قولين :
فذهب الحنفية والمالكية والشافعية^(٢٤) بأن الإقرار يثبت بمرة واحدة، وقال الحنابلة وأبو يوسف من الحنفية^(٢٥) بأن السرقة لا تثبت إلا بالإقرار مرتين^(٢٦) .

المبحث الثاني

الشروط الموجبة لإقامة حد السرقة^(٢٧)

لا يقام حد السرقة على السارق حتى تتحقق شروط، وهذه الشروط بعضها يرجع إلى السارق وبعضها يرجع إلى المسروق وبعضها يرجع إلى المسروق منه

أولاً: الشروط التي ترجع إلى السارق:

أن يكون مكلفاً^(٢٨) - بالغ عاقل - ؛ لما روي عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ" ^(٢٩) أَخْبَرَ ﷺ أَنَّ الْقَلَمَ مَرْفُوعٌ عَنِ غَيْرِ الْمَكْلَفِ وَفِي أَجَابِ الْقَطْعِ إِجْرَاءُ الْقَلَمِ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَهُمَا غَيْرُ مَكْلَفَانِ، وَهَذَا خِلَافُ النَّصِّ^(٣٠)

أن لا يكون مكرهاً^(٣١) ؛ لقول النبي ﷺ : " إِنْ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا ، وَالنِّسْيَانِ ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ." ^(٣٢)

أن يكون عالماً بالتحريم^(٣٣) ؛ لأن عدم العلم بذلك شبهة ، والحد يُدرأ بالشبهة حسب الاستطاعة^(٣٤)

ثانياً: الشروط التي ترجع إلى المسروق:

أن يكون المسروق بالغ النصاب^(٣٥)؛ لما روي عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَ ﷺ: "تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا"^(٣٦)، واختلف الفقهاء في مقدار النصاب فذهب جمهور المالكية والشافعية والحنابلة على أنها تقطع في ربع دينار خالصاً أو قيمته أو ثلاثة دراهم فضة^(٣٧)، وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يقطع في أقل من عشرة دراهم^(٣٨)

أن يكون المسروق ملكاً للغير^(٣٩)، فلا يُقَطَّع لسرقة ماله الذي بيد غيره^(٤٠) لا شبهة فيه^(٤١)؛ لقول النبي ﷺ: "ادْرَأُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَقْرِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ"^(٤٢)، كَأَنْ يَسْرِقَ مُسْتَحِقُّ الدِّينِ الْمَدِينِ؛ كما أنه لا يقطع الوالد بسرقة مال ولده ولا ولد من مال والده - عامودي النسب - ، ولا عبد من مال سيده، ولا إن سرق أحد الزوجين الآخر، ولا يقطع السارق إذا سرق طعاماً لسد جوعته^(٤٣)

أن يكون مالاً محترماً^(٤٤)، وكل ما جاز بيعه ويتموله الناس ويؤخذ العوض عنه يقطع في سرقته، فلو سرق خمراً أو كلباً، أو جلد ميتة غير مدبوغ، سواء لمسلم أو ذمي، لا يقطع عند جمهور الفقهاء وبذلك قال الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة^(٤٥)، وحُكي عن عطاء أن سارق خمر الذمي يقطع وإن السارق مسلماً؛ لأنه مال لهم^(٤٦)

أن يكون في حرز مثله^(٤٧)؛ أن النبي ﷺ: "أَنْهُ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ، فَقَالَ: "مَنْ أَصَابَ بَفِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرِ مُتَّخِذٍ خُبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ، فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئاً بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ فَلْيُغَنِّ ثَمَنَ الْمَجْنِّ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ"^(٤٨)

ثالثاً: الشروط التي ترجع إلى المسروق منه :

أن تكون له يد صحيحة - يد ملك -^(٤٩)، أي يكون الملك تاماً قوياً فلا قطع على سرق من حرز الآخر مالهما مشترك، أو سرق من بيت المال وكان لطائفة مخصوصة وهو منهم .
الطلب والرفع للحاكم من المالك؛ لأنه ربما يكون المالك قد أذن له في أخذه^(٥٠) .

المبحث الثالث

حكم إقامة حد السرقة بعد الهبة

لا يخلو أن يملك السارق ما سرقة بالهبة من المالك من أحد أمرين:
الأمر الأول: أن يكون ما ملكه بعد السرقة بهبة من المالك قبل الرفع إلى الحاكم والمطالبة بها
الأمر الثاني: أن يكون ما ملكه بعد السرقة بهبة من المالك بعد الرفع إلى الحاكم والمطالبة بها

المطلب الأول: أثر الهبة في حكم إقامة حد السرقة قبل الرفع إلى الحكم

سبب الخلاف بين الفقهاء في أن حد السرقة هل للمسروق منه حق في إسقاطه ما لم يصل للحاكم أم هو حق لله تعالى لا يسقط بحال
من رأى أنه لا يسقط بحال وأنه حق لله تعالى، فلن يكون للهبة أثر في إسقاط حد القطع. أما من رأى أنه حق للمسروق منه ما لم يصل للحاكم، فللهبة أثر في ذلك بعدم وجوب القطع على السارق
وقد اختلف الفقهاء في حكم إقامة حد السرقة لمن وهبت له قبل الرفع إلى الحاكم والمطالبة بها على قولين:

القول الأول:

إن ملكها قبل الرفع إلى الحاكم والمطالبة بها لم يجب القطع، وبذلك قال جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية الشافعية والحنابلة^(٥١)

القول الثاني: إن ملكها قبل الرفع إلى الحاكم والمطالبة بها يجب القطع وبذلك قال أبو يوسف^(٥٢)
الأدلة:

استدل الفريق الأول القائل بعدم القطع إذا لم ترفع إلى الحاكم بالآتي:
حديث صفوان بن أمية قال: (كُنْتُ نَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى خَمِيصَةٍ لِي ثَمَنُ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَأَخْتَلَسَهَا مِنِّي ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ ، فَأَتَيْتُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَرَ بِهِ لِيُقَطَعَ . قَالَ : فَأَتَيْتُهُ ، فَقُلْتُ : أَنْقَطِعْهُ مِنْ أَجْلِ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ، أَنَا أَبِيعُهُ ، وَأَنْسِيَهُ ثَمَنَهَا ؟ قَالَ: فَهَلَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ)^(٥٣)

وجه الدلالة:

دل الحديث على أنه لو وهبه له قبل وصوله للإمام سقط القطع، كما أنه لا يسمى حينئذ سارقاً إذا وهبه له والحد لا يجب مع الملك^(٥٤).

عن النبي ﷺ قال: "تَعَاَفَوْا" (٥٥) الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ، فَقَدْ وَجَبَ" (٥٦) وجه الدلالة:

الحديث دليل على مشروعية المعافاة في الحدود قبل الرفع إلى الإمام، والخطاب لغير الأئمة (٥٧)
 إِنَّ الْخُصُومَةَ شَرْطٌ لظُهُورِ السَّرِقَةِ الْمُوجِبَةِ لِلْقَطْعِ، وَلَمَّا رُدَّ الْمَسْرُوقُ عَلَى الْمَالِكِ فَقَدْ بَطَلَتْ
 الْخُصُومَةُ (٥٨) ؛ والسرقة تظهر بالبينة ، والبينة حجة ضرورة قطع الخصومة ، وقطع الخصومة
 بدونها غير متصور ، فثبت أن الخصومة شرط لظهور السرقة ، فإذا انقطع شرط ظهورها ،
 انقطع ظهورها ولا قطع بدون ظهورها (٥٩) .

إن شرط القطع المطالبة بالمسروق، وبعد ملكه لا تصح له المطالبة (٦٠)

استدل الفريق الثاني القائل بالقطع وإن لم ترفع إلى الحاكم بالآتي:

أَنَّ السَّرِقَةَ حِينَ وُجُودِهَا انْعَقَدَتْ مُوجِبَةً لِلْقَطْعِ فَرُدَّ الْمَسْرُوقُ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يُخِلُّ بِالسَّرِقَةِ الْمَوْجُودَةِ؛ فَلَا
 يَسْقُطُ الْقَطْعُ الْوَاجِبُ، كَمَا لَوْ رُدَّ بَعْدَ الْمُرَافَعَةِ (٦١)

أن القطع حق لله تعالى فلا يحتاج فيه إلى الخصومة، فكان ما قبل الارتفاع وما بعده سواء (٦٢)

الرأي الراجح :

الذي يترجح - والله أعلم - القول بعدم القطع إن وُهب المسروق للسارق قبل الرفع للإمام؛ للأحاديث
 الواردة الصحيحة عن النبي ﷺ من أن العفو جائز قبل أن يُرفع إلى الحاكم (٦٣)

المطلب الثاني: أثر الهبة في حكم إقامة حد السرقة بعد الرفع إلى الحاكم

سبب الخلاف بين الفقهاء في هذه المسألة ينبنى على الخصومة، هل هي شرط لإقامة حد القطع وإن وصلت للحاكم؟

فمن رأى أن الخصومة شرط لقيام الحد أسقط القطع عن السارق بالهبة من المسروق منه؛ لانتفاء الخصومة.

أما من لا يرى الخصومة شرط لإقامة الحد على السارق فلا يرى أثر للهبة في إسقاط حد السرقة بعد وصولها للحاكم.

وقد اختلف الفقهاء في حكم إقامة حد السرقة لمن وُهب له بعد الرفع إلى الحاكم والمطالبة بها على قولين:

القول الأول:

إن ملكها بعد الرفع إلى الحاكم لم يسقط القطع، وبذلك قال المالكية والشافعية والحنابلة ورواية عن أبي يوسف^(٦٤)

القول الثاني:

إن ملكها بعد الرفع إلى الحاكم لا حد عليه وسقط القطع، وبذلك قال الحنفية^(٦٥)
الأدلة :

استدل الفريق الأول القائل بأن السارق إن ملك المسروق بعد الرفع إلى الحاكم لم يسقط القطع بالآتي :

"قَدِمَ صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ الْمَدِينَةَ فَنَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَوَسَّدَ رِدَاءَهُ، فَجَاءَهُ سَارِقٌ فَأَخَذَ رِدَاءَهُ، فَأَخَذَ صَفْوَانُ السَّارِقَ فَجَاءَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهُ فَقَالَ صَفْوَانُ: إِنِّي لَمْ أُرِدْ هَذَا، هُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ".^(٦٦)

وجه الدلالة:

دل الحديث على أن الحدود إذا انتهت إلى الإمام فليس لها مترك^(٦٧)

أن السرقة قد تمت انعقاداً بأخذ حق الغير على وجه الخفية من حز بلا شبهة فيه، وظهوراً؛ لأن الفرض أنه قضى عليه بالقطع ولا يكون ذلك إلا بعد ظهورها وبهذا العرض - ثبوت الملك للسارق بسبب الهبة - لم يتبين قيام الملك وقت السرقة فلا شبهة^(٦٨)

أن وجوب القطع حكم معلق بوجود السرقة، وقد سمت السرقة ووقت موجبة للقطع^(٦٩)

طريان الملك بعد الهبة لا يوجب خللاً في السرقة الموجودة فبقي القطع واجباً كما كان، كما أن الخصومة شرط ظهور السرقة الموجبة للقطع عند القاضي، وقد بطل حق الخصومة^(٧٠).

أن القطع حد لله تعالى خالص، فإذا وجب بتقرر سببه لا يمنع استيفاءه لملك عارض في المحل؛ لأن وجوب القطع باعتبار الملك والعصمة وقت السرقة والهبة توجب ملكاً حادثاً ولا أثر لهما فيما وجب القطع باعتباره^(٧١).

أن الملك حدث بعد وجوب الحد، فوجب أن لا يسقط به الحد قياساً على مالو زنا بأمة ثم ابتاعها أو بحرة ثم تزوجها^(٧٢).

استدل الفريق الثاني القائل بأن السارق إن ملك المسروق بعد الرفع إلى الحاكم لا حد عليه وسقط القطع بالآتي :

أن الإمضاء من القضاء - أي استيفاء الحد - من تنمة قول القاضي، والقضاء يشترط قيام الخصومة عند الاستيفاء، وقد انتفى؛ لانقطاع الخصومة بالهبة^(٧٣).

أن القبض شرط لثبوت الملك في الهبة، والملك يثبت من وقت القبض، فيظهر الملك له من ذلك الوقت، وكون المسروق ملكاً للسارق على الحقيقة أو الشبهة يمنع من القطع، ولهذا لم يُقطع قبل القضاء فكذلك بعده؛ لأن القضاء في باب الحدود إمضاءها فما لم يمض فكأنه لم يقض^(٧٤).

المناقشة:

رد الفريق الثاني القائل بسقوط الحد بعد الرفع إلى الحاكم وهبة المسروق للسارق من قبل من سرق منه على حديث صفوان بن أمية في قوله: " هُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ " لا حجة لهم فيه؛ لأنه يحتمل أنه أراد به المسروق، ويحتمل أنه أراد به القطع، وهبة القطع لا تسقط الحد، يدل عليه أن رؤي في بعض الروايات أنه قال: " وهبت القطع "، ويحتمل أنه وهبه لكنه لم يقبضه، والقطع إنما يثبت بالهبة مع القبض^(٧٥) ولكن يُرد عليه :

بأن قول صفوان " هُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ " كأنه ظن أن القطع موكول إلى إرادته؛ لأن ذلك كان قبل أن يتفقه في الدين، كما أن الحديث نص في موضع الخلاف وأن الهبة ما نفعت^(٧٦).

وفي قول النبي ﷺ " فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ " دليل على أن ملك المسروق لا يمنع من وجوب القطع . فإن قيل : إنما قطعه النبي ﷺ لأن الصدقة لم تتم إلا بالقبض بعد القبول ، يُرد عليه :

بأنه لو كان لهذا لبينة النبي ﷺ ، ولما قال : " هَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ "

وإن قيل : هذا يدل على أنه لو ملكها قبل أن يأتيه به سقط عنه القطع ، ولا تقولون به فصار دليلاً . يُرد عليه: بأن معناه هلاً سترت قبل أن تأتيني وتخبرني به ؛ لأن ما لم يُعلم به لم يجب عليه استيفاءه .

كما رد الفريق الأول أيضاً على من قال بسقوط الحد على من وهبت له بعد الرفع إلى الحاكم في استدلالهم من أن الهبة تسقط الحد؛ لانتهاء الخصومة وسقوط المطالبة بأن :
الهبة توجب سقوط المطالبة بالمسروق، ولكن لا يمنع من استيفاء ما وجب فيه من القطع؛ لأنه قطع وجب بالسرقة فلم يسقط بالهبة^(٧٧) .

الرأي الراجح :

الذي يترجح - والله أعلم - قول الجمهور بأن من وهبت له وملكها بعد الرفع إلى الحاكم لم يسقط القطع وإنما تسقط المطالبة بالمسروق ؛ لقوة أدلتهم والرد على من قال بسقوط الحد في هذه المسألة

الخاتمة

يعتبر المال من الضروريات الخمس والتي حرصت الشريعة الإسلامية على المحافظة عليها.
شرع الله تعالى العقوبات الرادعة لمن يتجاوز الحد الشرعي في كيفية تحصيل المال وتملكه.
الأثر هي النتيجة المترتبة على التصرف، ويطلق عليها الفقهاء (الأحكام).
الحد في الشرع يقصد بها عقوبة قدرة واجبة شرعاً حق لله تعالى.
سمي الحد بذلك؛ لأنها تمنع من الإقدام على ما يوجبها.
اتفق الفقهاء على أن المقصود بالسرقة أخذ مال على وجه الاستحفاء.
تحريم السرقة بناء على ترتب عليها من عقوبة.
الأصل في تحريم السرقة: الكتاب والسنة والإجماع.
تثبت السرقة بأحد أمرين: البينة أو الإقرار، وزاد الشافعية اليمين المردودة.
لا يقام حد السرقة على السارق حتى تتحقق شروط في كل من السارق، والمسروق، والمسروق منه.
اختلف الفقهاء في حكم إقامة حد السرقة لمن وهبت له سواء كان قبل الرفع إلى الحاكم والمطالبة بها أو بعده.
الراجح والله أعلم القول بعدم القطع إن وهبت من المسروق منه للسارق قبل الرفع إلى الحاكم للأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ.
الذي يترجح والله أعلم أن الهبة بعد الرفع إلى الحاكم سبب في سقوط المطالبة بالمسروق فقط ، وأن القطع لا يسقط عن السارق.

المصادر والمراجع

- ١ الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، (المكتب الإسلامي)، ط: ٢
- ٢ البابرّي، العناية شرح الهداية، أكمل الدين محمد بن محمود البابرّي، (دار الفكر)
- ٣ البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، صحيح البخاري، طبعة جديدة منقحة ومصححة عن الطبعة التي حقق أصلها عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م)، ط: ١.
- ٤ البغدادي، المعونة على مذهب عالم المدينة "الإمام مالك بن أنس"، للقاضي عبدالوهاب البغدادي (١٤٢٢هـ)، تحقيق ودراسة: حميش عبدالحق (والكتاب في الأصل رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى)، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).
- ٥ البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (١٠٥١هـ)، (بيروت: عالم الكتب).
- ٦ الترمذي، جامع الترمذي، أبو عبدالله الحكيم، محمد بن علي بن الحسن بن بشر، (بيروت: دار الكتب العلمية)
- ٧ ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، ط: ١٠.
- ٨ الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الشافعي الصغير، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي المنوفي المصري الأنصاري، (بيروت: دار الكتب العلمية)
- ٩ الجوهري، الصحاح المسمى تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، حققه وضبطه شهاب الدين أبو عمرو، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، ط: ١.
- ١٠ الرازي، مختار الصحاح، الإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، (مكتبة لبنان، ١٩٨٨م)
- ١١ الرصاع، شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، لأبي عبدالله محمد الأنصاري الرصاع، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م)، ط: ١.
- ١٢ الزرقاني، شرح الزرقاني على موطأ مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري

- الأزهرى المالكي، (بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية)، ط: ١
- ١٣ السجستاني، سنن أبي داود مع عون المعبود (٢٧٥هـ)، توزيع مكتبة عباس الباز، (بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ط: ١.
- ١٤ السرخسي، المبسوط، لشمس الدين محمد بن أحمد السرخسي (٤٩٠هـ)، (بيروت- لبنان : دار الكتب العلمية ، ١٤١٤هـ)، ط: ١.
- ١٥ القزويني، سنن ابن ماجه، الإمام المحدث أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ط: ١
- ١٦ الشوكاني، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، (بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية)، ط: ١
- ١٧ الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي بن محم الشوكاني، (بيروت-لبنان، دار إحياء التراث العربي و مؤسسة التاريخ العربي)، ط: الأخيرة
- ١٨ الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن الخطيب الشربيني، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض و الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، (بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، ط: ١.
- ١٩ الشيرازي، أبوإسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، المذهب، (بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، ط: ١.
- ٢٠ العسقلاني، صحيح البخاري مع شرح فتح الباري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢)، (بيروت-لبنان : دار الكتب العلمية ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م)، ط: ١
- ٢١ العظيم آبادي، العلامة أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، عون المعبود، (بيروت - لبنان ، دار الكتب العلمية ، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز ، مكة المكرمة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ط: ١.
- ٢٢ العكبري، رؤوس المسائل الخلافية على مذهب أبي عبدالله أحمد بن حنبل، الحسين بن محمد العكبري الحنبلي، دراسة وتحقيق: أ.د.عبدالمك بن عبدالله بن دهيش، (مكة المكرمة، توزيع مكتبة الأسدي)، ط: ١
- ٢٣ عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، عبدالقادر عودة، (القاهرة، مكتبة دار التراث)
- ٢٤ الفيومي، المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، (بيروت : مكتبة لبنان..، ١٩٨٧م)
- ٢٥ ابن قدامة، المغني والشرح الكبير، (بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية)
- ٢٦ القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، تحقيق: الأستاذ سعيد إعراب، (دار

- الغرب الإسلامي ، ١٩٩٤م)، ط ١ .
- ٢٧ قلعة جي، أ.د. محمد رواس قلعة جي و حامد صادق قنبيبي، معجم لغة الفقهاء (عربي - إنكليزي) مع كشاف إنكليزي عربي بالمصطلحات الواردة في المعجم، (دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، ط ٢ .
- ٢٨ الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، (بيروت - لبنان : ، دار الكتب العلمية) .
- ٢٩ الماوردي، الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض و الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، ط: ١.
- ٣٠ المرغلاني، شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغلاني، ابن الهمام الحنفي، الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم السكندري، (بيروت: دار الفكر)، ط: ٢
- ٣١ الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، ابن مودود الحنفي، عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي، تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة، (بيروت: دار الكتب العلمية) .
- ٣٢ ابن النجار، معونة أولي النهى شرح المنتهى، الإمام محمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي، دراسة وتحقيق: أ.د. عبدالملك بن عبدالله دهيش، (دمشق: دار البيان) ط: ٤
- ٣٣ النفراوي، الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني ، الشيخ أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي الأزهرى المالكي، (بيروت- لبنان ، دار الكتب العلمية)، ط: ١
- ٣٤ النووي، روضة الطالبين، الإمام أبو زكريا محي الدين بن شرف، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية) .
- ٣٥ النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، الإمام يحيى بن شرف النووي دمشقي الشافعي، ضبط محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، ط: ١
- ٣٦ النيسابوري، صحيح مسلم بشرح النووي، الإمام أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري، ضبط محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، ط: ١.
- ٣٧ النيسابوري، الإجماع، أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق: د. أبو حماد الصغير أحمد بن محمد حنيف، (الرياض: دار عالم الكتب)، ط: ٢

- (١) انظر : الصحاح ، باب الرء ، مادة (اثر) ٤٨٠/١ ؛ مختار الصحاح ، باب الهمزة ، مادة (أثر) ص ٢ ؛ المصباح المنير ، كتاب الألف ، الألف مع التاء وما يتلثهما (، مادة (أثر) ص ٢ ، معجم لغة الفقهاء ، حرف الألف ، مادة (الأثر) ص ٤٢ .
- (٢) معجم لغة الفقهاء ، حرف الألف ، مادة (الأثر) ص ٤٢ .
- (٣) انظر : المصباح المنير ، كتاب الواو ، ، (الواو مع الهاء وما يتلثهما) ، مادة (وهب) ص ٢٥٨ .
- (٤) انظر : العناية على الهداية ١٩/٩ ؛ نهاية المحتاج ٤٠٥/٥ .
- (٥) انظر : مختار الصحاح ، باب الحاء ، مادة (حدد) ص ٥٣ ؛ الصحاح ، باب الدال ، فصل الحاء ، مادة (حدد) ص ٣٩٧/٢ .
- (٦) بدائع الصنائع ٣٣/٧ ؛ الفواكه الدواني ٢٩١/٢ ؛ الحاوي ١٨٤/١٣ ؛ كشف القناع ٧٧/٦ .
- (٧) الحاوي ١٨٤/١٣ .
- (٨) الفواكه الدواني ٢٩١/٢ .
- (٩) انظر : المصباح المنير ، كتاب السين ، السين مع الرء وما يتلثهما ، مادة (سرق) ص ١٠٤ ؛ مختار الصحاح ، باب السين ، مادة (سرق) ص ١٢٥ ؛ الصحاح ، فصل العين ، مادة (سرق) ص ١١٣٦/٢ .
- (١٠) بدائع الصنائع ٦٥/٧ .
- (١١) حدود ابن عرفة ٦٤٩/٢ .
- (١٢) مغني المحتاج ٤٦٥/٥ .
- (١٣) المغني ٢٣٩/١٠ .
- (١٤) شرح حدود ابن عرفة ٦٥٠/٢ .

(١٥) الفواكه الدواني ٢/ ٢٩١ .

(١٦) صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الحدود ، باب حد السرقة ونصابها ١١/ ١٥١ .

(١٧) شرح النووي على صحيح مسلم ١١/ ١٥١ .

(١٨) انظر: التشريع الجنائي ١/ ٦٥٢-٦٥٣.

(١٩) المبسوط ٩/ ١٣٣ ؛ المعونة ٣/ ١٤١٣ ؛ مغني المحتاج ٥/ ٤٦٥ ؛ المغني ١٠/ ٢٣٩؛ الإجماع ص ١٥٩ .

(٢٠) انظر : بدائع الصنائع ٧/ ٨١؛ الفواكه الدواني ٢/ ٣٥٣؛ روضة الطالبين ٧/ ٣٥٥-٣٥٧؛ المغني ١٠/ ٢٨٩

(٢١) روضة الطالبين ٧/ ٣٥٤

(٢٢) اليمين المردودة: أي يدعي عليه سرقة توجب القطع ، فأنكر وحلف، فلا شيء عليه، وإن نكل ردت اليمين على المدعي ، فإذا حلف وجب المال والقطع؛ لأن اليمين المردودة كالإقرار وكالبينة

انظر : روضة الطالبين ٧/ ٣٥٤

(٢٣) نهاية المحتاج ٧/ ٤٦٣

(٢٤) الاختيار لتعليل المختار ٤/ ١٠٥؛ بداية المجتهد ٢/ ٤٥٤؛ الحاوي ١٣/ ٣٣٢

(٢٥) الاختيار لتعليل المختار ٤/ ١٠٥؛ المغني ١٠/ ٢٨٩-٢٩٠

(٢٦) قال أبو يوسف : لا بد من إقراره مرتين لأنه إحدى الحجتين فيعتبر فيها التنثية كالأخرى وهي البينة كما في الزنا وحد الشرب على هذا الخلاف . ولهما — أبو حنيفة ومحمد — أن السرقة والشرب ثبت بالمرة الواحدة فلا حاجة إلى الأخرى كالقصاص ، وحد القذف والتنثية في الشهادة منصوص عليه ، ولأنه يفيد تقليل تهمة الكذب ، ولا كذلك الإقرار لأنه لا تهمة فيه .

انظر : الاختيار لتعليل المختار ٤/ ١٠٥ .

(٢٧) سأقوم بذكر الشروط في نقاط مختصرة ما أمكن

(٢٨) انظر : بدائع الصنائع ٦٧/٧؛ المعونة ١٤١٤/٣؛ الحاوي ٢٩٦/١٣؛ المغني ٢٦٢/١٠

(٢٩) سنن أبي داود ، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً ٥١/١٢

(٣٠) انظر : بدائع الصنائع ٩٦/٧

(٣١) انظر : مغني المحتاج ٤٨٩/٥؛ كشف القناع ١٢٩/٦

(٣٢) سنن ابن ماجه ، كتاب الطلاق ، باب طلاق المكره والناسي ٥١٧/٢

(٣٣) انظر : نهاية المحتاج ٤٦٢/٧؛ كشف القناع ١٣٠/٦

(٣٤) كشف القناع ١٣٠/٦

(٣٥) انظر : المبسوط ١٣٦/٩؛ بدائع الصنائع ٧٦/٧؛ بداية لمجتهد نهاية المقتصد ٤٤٧ / ٢

الذخيرة ١٤٣/١٢؛ مغني المحتاج ٤٦٥/٥؛ الحاوي ٢٧٧/١٣؛ كشف القناع ١٣١/٦؛ المغني

٢٤١/١٠

(٣٦) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب قول الله تعالى: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيدهما"، وفي

كم تقطع؟ ١١٥/١٢

(٣٧) انظر : المعونة ١٤١٥/٣؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٤٤٧/٢؛ الحاوي ٢٦٩/١٣؛ مغني

المحتاج ٥٤٦/٥؛ كشف القناع ١٣١/٦؛ المغني ٢٣٩/١٠

(٣٨) بدائع الصنائع ٧٦/٧، ٧٧؛ المبسوط ١٣٦/٩، ١٣٧

(٣٩) انظر : المبسوط ١٨٠/٩؛ الذخيرة ١٥١/١٢؛ مغني المحتاج ٤٦٩/٥؛ كشف القناع ١٤٣/٦

(٤٠) مغني المحتاج ٤٦٩/٥

(٤١) انظر : بدائع الصنائع ٦٧/٧؛ بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٤٥١/٢؛ مغني المحتاج ٤٧١/٥

المغني ٢٦٢/١٠

(^٢) جامع الترمذي مع تحفة الأحوذى ، أبواب الحدود ، باب ما جاء في درء الحدود ٥٧٢/٤ - ٥٧٣

(^٣) بدائع الصنائع ٦٧/٧؛ الفواكه الدواني ٣٥١/٢؛ روضة الطالبين ٣٣٥/٧-٣٣٦؛ كشف القناع ١٤٢-١٤١/٦

(^٤) انظر : بدائع الصنائع ٦٧/٧؛ المعونة ١٤٢١/؛ روضة الطالبين ٣٣٢/٧؛ كشف القناع ١٢٩/٦

(^٥) انظر : المبسوط ٣٦٨/٥؛ الذخيرة ١٥٢/١٢؛ روضة الطالبين ٣٣٢/٧؛ المغني ٢٨٢/١٠
(^٦) المغني ٢٨٢/١٠

(^٧) روضة الطالبين ٣٣٦/٧؛ كشف القناع ١٣٤/٦

(^٨) سنن أبي داود ، كتاب اللقطة ٩٠/٥-٩١

(^٩) بدائع الصنائع ٨٠/٧؛ الذخيرة ١٥٣/١٢؛ روضة الطالبين ٣٣٣/٧-٣٣٤؛ كشف القناع ١٤٣/٦

(^{١٠}) انظر : المبسوط ١٤٤/٩؛ كشف القناع ١٣٢/٦

(^{١١}) بدائع الصنائع ٨٨/٧-٨٩؛ الذخيرة ١٥١/١٢؛ الحاوي ٢٦٨/١٣؛ كشف القناع ١٣٢/٦؛ المغني ٢٧٧/١٠ .

(^{١٢}) بدائع الصنائع ٨٨/٧؛ العناية شرح الهداية ٤٠٥/٥

(^{١٣}) سنن أبي داود مع عون المعبود ، كتاب الحدود ، باب في من سرق من حرز ٤١/١٢-٤٢

صححه الألباني ، ارواء الغليل ٣٤٥/٧

(^{١٤}) انظر : الذخيرة ١٥١/١٢؛ المغني ٢٧٧/١٠

(^{١٥}) العفو: أي تجاوزوا عنها، ولا ترفعوها إليّ، فإنني متى علمتها أقمتها.

النهاية في غريب الحديث والأثر، حرف العين، باب العين مع الفاء، مادة (عفا) ٢٦٥/٣

(٥٦) سنن أبي داود مع عون المعبود ،كتاب الحدود، باب يعفى عن الحدود ما لم تبلغ السلطان ٢/١٢ ، قال ابن حجر في الفتح : وسنده إلى عمرو بن شعيب صحيح .

انظر: السيل الجرار ٤/٣٦٥؛ فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٢/١٠٤

(٥٧) عون المعبود ١٢/٢٦؛ نيل الأوطار ٧/١٥٤

(٥٨) بدائع الصنائع ٧/٨٨

(٥٩) العناية شرح الهداية ٥/٤٠٥-٤٠٦

(٦٠) المغني ١٠/٢٧٧

(٦١) بدائع الصنائع ٧/٨٨

(٦٢) العناية شرح الهداية ٥/٤٠٥

(٦٣) انظر : عون المعبود ١٢/٤٢

(٦٤) شرح فتح القدير ٥/٤٠٦؛ بداية المجتهد ٢/٤٥٣؛ الذخيرة ١٢/١٥١؛ الحاوي ١٣/٢٦٨؛

المهذب ٣/٣٦٣؛ معونة أولي النهى ١٠/٤٨٠؛ المغني ١٠/٢٧٧

(٦٥) بدائع الصنائع ٧/٨٩؛ العناية شرح الهداية ٥/٤٠٦

(٦٦) موطأ مالك مع شرح الزرقاني ،كتاب الحدود، باب ترك الشفاعة للشارق إذا بلغ السلطان

٤/١٩٣-١٩٤

صححه الألباني، ارواء الغليل ٧/٣٤٥

(٦٧) انظر : شرح الزرقاني ٤/١٩٤؛ المبسوط ٩/١٨٦؛ المغني ١٠/٢٧٧

(٦٨) العناية شرح الهداية ٥/٤٠٦

(٦٩) بدائع الصنائع ٧/٨٩

(٧٠) بدائع الصنائع ٧/٨٩

(٧١) المبسوط ١٨٦/٩-١٨٧؛ الحاوي ٣٠٢/١٣-٣٠٣

(٧٢) الحاوي ٣٠٣/١٣؛ رؤوس المسائل الخلافية ١٥٤٣/٣

(٧٣) انظر: بدائع الصنائع ٨٩/٧؛ العناية شرح الهداية ٤٠٥/٥-٤٠٦؛ المبسوط ١٨٦/٩

(٧٤) بدائع الصنائع ٨٩/٧.

(٧٥) انظر: بدائع الصنائع ٨٩/٧؛ الذخيرة ١٥٢/١٢.

(٧٦) شرح الزرقاني ١٩٤/٤.

(٧٧) الحاوي ٣٠٢/١٣-٣٠٣